الأمم المتحدة S/PV.9874

مؤقت

مجلس الأمن

السنة الثمانون

الجلسة **9874**

الجمعة، 7 أذار/مارس 2025، الساعة 10/00

نيويورك

الرئيسة	السيدة لاسن	(الدانمرك)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد نبينزيا
	باكستان	السيد أكرم
	بنما	السيد ألفارو دي ألبا
	الجزائر	السيد بن جامع
	جمهورية كوريا	السيد هوانغ
	سلوفينيا	السيد يوريشكو
	سيراليون	السيد جورج
	الصومال	السيد عثمان
	الصين	السيد سون تشنتشيانغ
	غيانا	السيدة بين
	فرنسا	السيد دارماديكاري
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد إكرسلي
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة شي
	اليونان	السيد سيكيريس

جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط

رسالة مؤرخة 26 شباط/فبراير 2025 موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن (S/2025/127)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room AB-0928 (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

افتتحت الجلسة الساعة 10/00.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في الشرق الأوسط

رسالة مؤرخة 26 شباط/فبراير 2025 موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن (S/2025/127)

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): وفقاً للمادة 37 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثلَي الجمهورية العربية السورية وتركيا إلى المشاركة في هذه الجلسة.

وفقا للمادة 39 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيدة إيزومي ناكاميتسو، الممثلة السامية لشؤون نزع السلاح، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أود أن أسترعي انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2025/127، التي تتضمن نص رسالة مؤرخة 26 شباط/فبراير 2025 موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن.

أعطي الكلمة الآن للسيدة ناكاميتسو.

السيدة ناكاميتسو (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر أعضاء مجلس الأمن على إتاحة الفرصة لي لإطلاعهم مرة أخرى على تنفيذ القرار 2118 (2013) المتعلق بالقضاء على برنامج الأسلحة الكيميائية في الجمهورية العربية السورية.

منذ جلسة المجلس السابقة للنظر في هذه المسألة (انظر S/PV.9800)، وتماشياً مع الممارسة المتبعة، ما فتئ مكتب شؤون نزع السلاح يتواصل بصورة منتظمة مع نظرائه في الأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية بشأن الأنشطة المتصلة بتنفيذ القرار 2118 (2013). وقد تحدثت إلى المدير العام أرياس في 28 شباط/فبراير وتلقيت إحاطة كاملة، كما كان من دواعي سروري الاجتماع مع السفير السوري الضحاك في 3 آذار/مارس.

ومنذ الجلسة السابقة للمجلس بشأن هذه المسألة، وكما نعلم جميعاً، ظهر واقع سياسي جديد في سورية. وكما أكد الأمين العام، فإن الشعب السوري أمامه الآن فرصة تاريخية لبناء مستقبل يسوده الاستقرار والسلام بعد 14 عاماً من الحرب الوحشية. وكجزء من هذا المستقبل المستقر والسلمي، يتيح الواقع الجديد أيضا فرصة للحصول على توضيحات طال انتظارها حول المدى والنطاق الكاملين لبرنامج الأسلحة الكيميائية السوري، وتخليص البلد من جميع الأسلحة الكيميائية، وتطبيع العلاقات مع منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، وضمان الامتثال الطويل الأجل لاتفاقية الأسلحة الكيميائية. وقد بدأت سورية في اتخاذ خطوات باتجاه تحقيق هذا الهدف.

ولا يمكن المبالغة في أهمية إغلاق جميع المسائل التي لم تحسم المتصلة بملف الأسلحة الكيميائية السورية. وكما أبلغت في السابق، فقد قدمت السلطات السورية السابقة 20 تعديلاً على الإعلان الأولي للجمهورية العربية السورية. غير أن فريق تقييم الإعلانات التابع لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية لم يتمكن أبداً من التأكد من دقة واكتمال الإعلان المقدم بسبب عدم كفاية المعلومات التي تضمنها وعدم دقتها. وعلى مدى السنوات الـ 11 الماضية، أثار الفريق ما مجموعه 26 مسألة عالقة في إعلان سورية وأبلغ عنها، ومنها 19 مسألة لم تحسم بعد. وقد أفادت الأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية أن جوهر المسائل العالقة الـ 19 لا يزال يشكل مصدر قلق بالغ، حيث أنها تنطوي على كميات كبيرة من عوامل الحرب الكيميائية والذخائر الكيميائية التي يُحتمل أن تكون غير معلنة أو غير مُتَحَقَّق منها. وبالإضافة إلى ذلك، وثقت بعثة تقصي الحقائق وفريق التحقيق وتحديد الهوية التابعَين لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية استخدام الأسلحة الكيميائية في سورية، وحددا في عدد من الحوادث أن الجيش العربي السوري هو من ارتكبها. وبالتالي فقد أفادت الأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية أنه لا شك في أن السلطات السابقة في سورية لم تعلن عن النطاق الكامل لبرنامج الأسلحة الكيميائية السوري وأنها واصلت استخدام الأسلحة الكيميائية، وربما إنتاجها، بعد الانضمام إلى اتفاقية الأسلحة الكيميائية في عام 2013.

والحالة التي خلفتها السلطات السورية السابقة مقلقة للغاية. ولذلك فإنني أشعر بالتشجيع لأن السلطات الجديدة أعربت عن رغبتها والتزامها ببدء فصل جديد من التعاون مع منظمة حظر الأسلحة الكيميائية لإغلاق ملف المسائل العالقة. وفي 8 شباط/فبراير، قام المدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية ووفد رفيع المستوى من الأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية بزيارة دمشق بدعوة من وزير الخارجية في حكومة تصريف الأعمال السيد أسعد الشيباني. وخلال هذه الزيارة، التقى المدير العام أيضاً بالسيد أحمد الشرع، الذي قدم ضمانات على اعتزام السلطات الجديدة التعاون مع منظمة حظر الأسلحة الكيميائية. وفي أعقاب هذه الزيارة، أُبلغت بأن المدير العام تلقى في 21 شباط/فبراير رسالة من وزير الخارجية في حكومة تصريف الأعمال تتضمن تعيين جهة تنسيق لشؤون الأسلحة الكيميائية داخل الوزارة. وبعد ذلك بوقت قصير، سافر المسؤول المعني بالتنسيق إلى لاهاي لعقد اجتماعات بالحضور الشخصي مع الأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية حول كيفية دفع خطة عمل منظمة حظر الأسلحة الكيميائية ذات النقاط التسع الخاصة بسورية.

ويشجعني أيضاً البيان الذي أدلى به وزير الخارجية في حكومة تصريف الأعمال يوم الأربعاء في جلسة المجلس التنفيذي لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية هذا الأسبوع، والذي أكد فيه التزام السلطات الجديدة بتدمير أي بقايا من برنامج الأسلحة الكيميائية الذي طُوِّر برعاية السلطات السابقة، وتحقيق العدالة للضحايا وضمان امتثال سورية للقانون الدولي ويسرني أن أشير إلى أنه، نتيجة لتجدد الالتزام، بدأت السلطات السورية الجديدة والأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية العمل بالفعل لتحقيق هذه الأهداف. وفي الأيام القادمة، سيوفد فريق من الخبراء التقنيين من الأمانة الفنية إلى دمشق للعمل في إنشاء وجود مادي دائم للمنظمة في سورية والبدء في التخطيط المشترك لعمليات الانتشار في مواقع الأسلحة الكيميائية.

وتظل الأمانة الفنية ملتزمة التزاما تاما بتنفيذ ولايتها التي تهدف إلى التحقق من وفاء الجمهورية العربية السورية بالتزاماتها المتصلة بالإعلان بموجب الاتفاقية وقرارات أجهزة تقرير السياسات التابعة لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية وقرارات مجلس الأمن. وعلاوة على ذلك، فإن التزام سلطات تصريف الأعمال في سورية بالتعاون الكامل وبشفافية مع الأمانة الفنية جدير بالثناء. ومع ذلك، لن يكون العمل الذي ينتظرنا عملا سهلا. فلئن كان الواقع الجديد فرصة لرسم مسار جديد لسورية، فإنه يطرح أيضا تحديات كبيرة في ظل الاحتياجات الإنسانية والأمنية واحتياجات التعافي الكبيرة في البلد. ومن أجل إنجاز جميع المهام اللازمة لتخليص سورية من الأسلحة الكيميائية كلها، ستحتاج الأمانة الفنية والسلطات الجديدة في سورية إلى دعم قوي وموارد إضافية من المجتمع الدولي.

وأحث أعضاء المجلس على الاتحاد وإبداء روح القيادة في تقديم الدعم الذي سيتطلبه هذا الجهد غير المسبوق. فذلك عمل ذو أولوية يتعلق مباشرة بأمن سورية وأمن دول المنطقة وأمن المجتمع الدولي في المستقبل. والأمم المتحدة على استعداد لتقديم الدعم كيفما أمكنها وستواصل القيام بدورها في التمسك بالقاعدة المناهضة لاستخدام الأسلحة الكيميائية – في أي مكان وفي أي وقت.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر السيدة ناكاميتسو على إحاطتها.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الراغبين في الإدلاء ببيانات.

السيدة شي (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر الممثلة السامية إيزومي ناكاميتسو التي تسلط شهادتها الضوء على خطورة الحالة التي تواجه الشعب السوري.

لقد رد الرئيس ترامب على الاستخدام الهمجي للأسلحة الكيميائية من قبل نظام الأسد ضد المدنيين الأبرياء في سورية بشن ضربات عسكرية في عام 2017، ثم مرة أخرى في عام 2018 بالاشتراك مع حليفتينا، فرنسا والمملكة المتحدة. وهذه هي كيفية تحقيق السلام بواسطة القوة.

إن أمامنا فرصة تاريخية لإغلاق هذا الفصل المظلم من التاريخ وبدء فصل جديد – بناء سورية أكثر أمنا لشعبها وأكثر أمنا للمنطقة والعالم. ويجب الآن تأمين جميع عناصر برنامج نظام الأسد للأسلحة الكيميائية والإعلان عنها وتدميرها بأمان في ظل تحقق دولي. وهذه الضرورة ذات شقين: أي جعل سوريه تمتثل لالتزاماتها بموجب اتفاقية الأسلحة الكيميائية، والأهم من ذلك، ضمان عدم وقوع أي عناصر متبقية في الأيدي الآثمة.

والفرصة السانحة لن تنتظر طويلا. ويتعين على الأطراف المعنية أن تتحرك بسرعة لتيسير عمل منظمة حظر الأسلحة الكيميائية. وترحب الولايات المتحدة بالخطوات الإيجابية الأولية التي اتخذتها المنظمة والسلطات السورية المؤقتة. ومما يشجعنا، كما أشارت الممثلة السامية للتو، أنه في أعقاب الزيارة التاريخية التي قام بها المدير العام للمنظمة أرياس إلى دمشق، عينت السلطات السورية المؤقتة جهة تنسيق معنية بالأسلحة الكيميائية من أجل الشروع في هذا العمل. وأمام المنظمة مهمة بالغة الأهمية، مهمة تساهم بشكل مباشر في الأمن العالمي وتتطلب الدعم من الجميع. وتقع على عاتقنا، نحن في المجلس، مسؤولية إنهاء ما بدأناه في عام 2013 عندما اتخذ المجلس القرار 2118 (2013) بهدف القضاء على برنامج سورية

للأسلحة الكيميائية ومحاسبة المسؤولين عن استخدام الأسلحة الكيميائية. ويجب أن تبقى هذه المسألة البالغة الأهمية قيد نظرنا حتى ينتهي العمل.

إننا نسعى جميعا إلى إخلاء العالم من الأسلحة الكيميائية. وتحقيق هذا الهدف سيساعدنا في سعينا لتحقيق السلام في المنطقة وفي أنحاء العالم. فلنقترب خطوة أخرى من هذا الهدف بدعم منظمة حظر الأسلحة الكيميائية بينما تضطلع بهذا الدور الحيوي في سورية.

السيد نبينزيا (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): أشكر السيدة إيزومي ناكاميتسو، وكيلة الأمين العام والممثلة السامية لشؤون نزع السلاح، على إحاطتها.

لقد أولينا اهتماما خاصا للفقرات الواردة في التقرير الشهري للسيد فرناندو أرياس، المدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، عقب زيارته لدمشق في شباط/فبراير والتي استهدفت الاستئناف الكامل لعمل فريق تقييم الإعلان الأولي السوري بشأن اتفاقية الأسلحة الكيميائية. وعلى العموم، نرحب بأي تطورات يمكن أن تسهم في حل المسائل غير المحسومة المتصلة بالإعلان الأولي لسورية على أساس أن قيادة الأمانة الفنية للمنظمة والدول الأطراف في اتفاقية الأسلحة الكيميائية ستكفل اتباع نهج غير مسيّس ومحايد ومهني لإغلاق الملف الكيميائي السوري.

ونحن على استعداد للإسهام على نحو بنّاء في الجهود المبذولة لإغلاق الملف المذكور أعلاه. وندرك جميعا أنه بفضل جهود روسيا، انضمت سورية إلى اتفاقية الأسلحة الكيميائية في عام 2013 ووضعت ترسانتها الكيميائية تحت الرقابة الدولية. غير أننا لن نساير المحاولات الرامية إلى تسييس هذه المسألة ولن نوجه اتهامات لا أساس لها ضد الحكومة السابقة أو ندور حول هذا الموضوع باستخدام افتراءات مختلفة. إن أي مهل مصطنعة وأي محاولات لتصفية الحسابات بذريعة إغلاق الملف الكيميائي السوري غير مقبولة.

وللأسف، لا تزال لدينا شكوك معقولة بشأن قدرة منظمة حظر الأسلحة الكيميائية على أداء وظائفها التقنية البحتة بحسن نية، نظرا لأن مستوى تسييس عملها تجاوز كل الحدود منذ سنوات عديدة. ويمكن العثور على مزيد من الأدلة على المشاكل القائمة في الصياغة المثيرة للجدل، وهذا أقل ما يقال عنها، المستخدمة في التقرير الذي نناقشه اليوم والذي جاء فيه أن الحالة السياسية الراهنة في الجمهورية العربية السورية من المفترض أن تفضي إلى حصول الأمانة الفنية على أقصى قدر ممكن من المعلومات وعلى أوسع نطاق ممكن عن البرنامج الكيميائي العسكري السوري.

أولا، إن هذه التقييمات تتجاوز ولاية الأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية.

ثانيا، من غير الواضح كيف يمكن أن نناقش أي عمليات تفتيش جديدة أو إضافية في المواقع أو جمع الأدلة في الميدان في الوقت الذي تعرضت فيه أراضي الجمهورية العربية السورية للقصف عدة مرات – ويكفي التذكير بتأكيدات الرئيس الفرنسي المفاجئة في نيسان/أبريل 2018 بشأن تدمير مرافق إنتاج الأسلحة الكيميائية السورية وتخزينها. وقد جردت الهجمات الصاروخية المكثفة التي شنتها إسرائيل خلال الأشهر الثلاثة الماضية، بهدف القضاء على أي أثر للقدرات الدفاعية العسكرية السورية، هذا السرد للمشكلة من أي معنى على الإطلاق.

وفي ظل هذه الظروف، لا يمكننا أن نتأكد من أن إيفاد بعثة كاملة لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية إلى سورية لن ينحصر في نسج مزيد من الاستفزازات والاتهامات العشوائية بأن سورية تستخدم، حسبما يُزعم، أسلحة كيميائية وتخفي جزءا من برنامجها العسكري الكيميائي السابق. ونود أن نحذر المجلس على الفور من أنه بالنظر إلى أساليب عمل الأمانة الفنية للمنظمة والممارسة المتمثلة في إنشاء هياكل غير شرعية تحت رعايتها، وهو ما شهدناه في السنوات الأخيرة، لن يثق المجتمع الدولي بأي من استنتاجات هذا الكيان.

وإزاء هذه الخلفية، نشعر بالقلق إزاء التصريحات الأخيرة للأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية بشأن مزاعم عرقلة السلطات السورية السابقة لعملها في سورية. فهذه الادعاءات تبدو غير مناسبة لأن قيادة الأمانة الفنية هي التي رفضت مرارا الالتقاء برئيس الهيئة الوطنية السورية المعنية المسؤولة عن اتفاقية الأسلحة الكيميائية في دمشق على الرغم من أن عقد اجتماع كهذا كان من شأنه أن يسهل تسوية المسائل الخلافية. وبغض النظر عن السياق السياسي الحالي، يجب ألا ننسى أن السوريين أظهروا دائما، منذ اللحظة الأولى لانضمامهم إلى الاتفاقية، انفتاحا غير مسبوق واستعدادا للتعاون مع المنظمة – وهو انفتاح لم تقابله المنظمة بالمثل. ففي سورية، على حد علمنا، لا يوجد ببساطة أي شخص يمكننا التحدث معه بشكل احترافي وهذا ما يجعل الوضع الحالي أكثر تعقيدًا. وذلك لأن جميع الأشخاص الذين كانوا مسؤولين عن التواصل مع منظمة حظر الأسلحة الكيميائية لم يعودوا موجودين هناك.

وعلاوة على ذلك، يجب أن نضع في اعتبارنا، عند معالجة الملف الكيميائي السوري في ظل هذه الظروف الجديدة، الحالات العديدة لاستخدام المواد الكيميائية السامة وعوامل الحرب الكيميائية من قبل الجماعات المتطرفة الراديكالية، بما في ذلك مقاتلو تنظيم داعش. فداعش يمتلك القدرة التكنولوجية والإنتاجية على تصنيع مختلف المواد الكيميائية المحظورة بموجب اتفاقية الأسلحة الكيميائية، كما يتضح على وجه الخصوص من تقارير فريق التحقيق التابع للأمم المتحدة لتعزيز المساءلة عن الجرائم المرتكبة من جانب داعش/تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام ومن عدد من التقييمات الموضوعية التي أجرتها بعثة تقصي الحقائق التابعة لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية والتي وثقت الوقائع المحيطة باستخدام الأسلحة الكيميائية في سورية، وتحديداً في حادثتي بلدة مارع في 1 و 3 أيلول/سبتمبر 2015.

ومن ثم، وخلافاً لما يدعيه المدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية حول أن الظروف مواتية لإغلاق الملف السوري بسرعة، نلاحظ أن هذه الصيغة تبدو معقدة للغاية مع وجود العديد من المتغيرات في ظل البيئة الحالية. وبالإضافة إلى ذلك، أكرر التأكيد على أن الأمانة الفنية للمنظمة قد شوهت سمعتها في أعين العالم النامي بأسره بسبب ألاعيبها ومكائدها السياسية غير اللائقة. وسيزداد الوضع تعقيداً إذا ما وُجه المزيد من الاتهامات التي لا أساس لها ضد الحكومة السورية السابقة. وفي ظل هذه الظروف، نوصي بشدة أن يركز السيد أرياس وفريقه جهودهم على فحص البيانات والوقائع الموجودة وعلى إجراء تحقيقات مهنية لاحقا من أجل حل المسائل غير المحسومة.

وندعو زملاءنا في مجلس الأمن إلى أن يأخذوا في الاعتبار بشكل كامل خصوصيات الوضع السياسي الداخلي في سورية عند اتخاذ قرار بشأن نُهج التعامل مع الملف الكيميائي السوري. فسورية تواجه

حاليا طائفة كاملة من المشاكل الوجودية – حيث يكافح البلد للحفاظ على سيادته واستقلاله وسلامة أراضيه ووحدته. كما أنها بحاجة إلى ضمان المصالحة الوطنية وإنشاء هياكل الدولة والتحضير للانتخابات العامة وإجرائها واستعادة احتكار الدولة لاستخدام القوة والتصدي للتهديدات الصادرة عن الجماعات الإرهابية.

وعلى مدار الأيام القليلة الماضية، تلقينا أخباراً مقلقة للغاية من سورية، مما يشير إلى أن تحقيق الاستقرار في البلد لا يزال هدفا بعيد المنال. ومن الواضح، في ظل هذه الظروف، أن التحقق من المعلومات حول وجود أو عدم وجود أسلحة كيميائية ليس أولوية قصوى بالنسبة للسلطات السورية الحالية. ويتعين علينا فهم ذلك وعدم المضي قدمًا بشأن هذا الموضوع.

السيد أكرم (باكستان) (*تكلم بالإنكليزية*): نود أن نشكر الممثلة السامية إيزومي ناكاميتسو على إحاطتها ونرحب بمشاركة الممثلين الدائمين للجمهورية العربية السورية وتركيا في هذه الجلسة.

تدين باكستان استخدام الأسلحة الكيميائية من جانب أي طرف كان في أي مكان وتحت أي ظرف من الظروف. ونعتبر اتفاقية الأسلحة الكيميائية ركيزة من ركائز تحديد الأسلحة ونزع السلاح على الصعيد العالمي. ولا تزال باكستان ملتزمة بالنهوض بأهداف اتفاقية الأسلحة الكيميائية ودعم فعالية ونزاهة منظمة حظر الأسلحة الكيميائية وحماية آليات التحقق التابعة لها. وندعم الجهود المتواصلة من أجل الالتزام العالمي باتفاقية الأسلحة الكيميائية وتنفيذها بصورة كاملة وفعالة وغير تمييزية.

وندعم تحقيق الاستقرار في سورية من خلال عملية سياسية شاملة للجميع يقودها السوريون ويملكون زمامها وتتولى الأمم المتحدة تيسيرها. ويجب أن نتمسك بوحدة سورية وسيادتها وسلامة أراضيها ويجب ألا يُسمح للإرهاب بالظهور من جديد في سورية. ولا يمكن السماح للإرهابيين بالحصول على أسلحة الدمار الشامل، بما في ذلك الأسلحة الكيميائية، وفقاً لأحكام القرار 1540 (2004).

فيما يتعلق بمسألة الأسلحة الكيميائية في سورية، أود أن أوضح النقاط التالية:

أولا، نلاحظ التزام السلطات السورية المؤقتة بتأمين المواقع التي يُشتبه بوجود أسلحة كيميائية فيها وتعاونها مع منظمة حظر الأسلحة الكيميائية حتى الآن. ويجب على السلطات السورية الجديدة معالجة المسائل التي طال أمدها وضمان الوصول دون عوائق لتمكين المنظمة من التحقق بشكل مستقل وكامل من القضاء على الأسلحة الكيميائية في سورية وأي تهديدات بالانتشار، امتثالاً لاتفاقية الأسلحة الكيميائية.

ثانيا، نثني على تواصل المدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية مع سلطات تصريف الأعمال السورية لتنفيذ الولاية المناطة بالمنظمة بموجب قرارات مجلس الأمن. وفي هذا الصدد، نقدر زيارة المدير العام الأخيرة إلى دمشق. فجهوده تنطوي على إمكانية تمهيد السبيل لإجراء حوار متجدد وفعال ومستدام مع السلطات السورية المؤقتة ونرحب بالمناقشات بين جهة التنسيق السورية ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية وبالوجود المادي الوشيك للمنظمة في سورية. وينبغي أن تسير جميع هذه الجهود بطريقة شفافة ومنصفة.

ثالثا، ينبغي للجميع اغتنام الفرصة الحالية لمعالجة المسائل غير المحسومة في سورية، بما فيها تلك المتعلقة بالأسلحة الكيميائية. ونشدد على أهمية استمرار الحوار والتعاون والامتثال الكامل لاتفاقية الأسلحة

الكيميائية وقرارات مجلس الأمن كوسيلة للمضي قدماً في إغلاق ملف الأسلحة الكيميائية السورية في أقرب وقت ممكن.

أخيرا، ما زلنا نشعر بالقلق إزاء بعض جوانب الوضع في سورية، ولا سيما الاحتلال العسكري من جانب إسرائيل وضرباتها المستمرة ضد المواقع والمنشآت السورية. ونحث أعضاء المجلس على الحفاظ على توافق الآراء والوحدة في معالجة جميع المسائل غير المحسومة ذات الصلة بسورية واستعادة الحياة الطبيعية في سورية والحفاظ على السلام والأمن في المنطقة.

السيدة يوريتشكو (سلوفينيا) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أشكر الممثلة السامية ناكاميتسو على إحاطتها الحافلة بالمعلومات.

أود أن أبدأ بإعادة التأكيد على إدانة سلوفينيا الحازمة لاستخدام الأسلحة الكيميائية في أي مكان ومن قبل أي طرف كان وتحت أي ظرف من الظروف، وعلى إيماننا الراسخ بضرورة مساءلة من يستخدمونها. إن استخدام الأسلحة الكيميائية يؤدي دائما إلى مآسٍ إنسانية. ولا أحد يعرف ذلك أكثر من الشعب السوري، وبعد كل هذا الوقت، لم تتحقق العدالة بعد. والأدهى من ذلك، لا تزال العديد من الأسئلة حول تطوير وإنتاج وتخزين واستخدام الأسلحة الكيميائية في سوريا دون إجابة.

غير أننا شهدنا في الشهور القليلة الماضية تطوراً سريعاً في الوضع السياسي والأمني بصورة تتيح فرصاً جديدة. وفي هذا الصدد، ترحب سلوفينيا بالزيارة الأخيرة التي قام بها المدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية وفريق التحقيق وتحديد الهوية إلى دمشق.

ولا تزال سلوفينيا تشعر بالقلق إزاء دقة واكتمال المعلومات المقدمة حتى الآن بشأن برنامج الأسلحة الكيميائية السوري. ونحن قلقون بشكل خاص من احتمال وجود مواقع غير معلنة لإنتاج الأسلحة الكيميائية في البلد.

ومع ذلك، وبعد كل التطورات التي حدثت في الشهور الأخيرة، يسعد سلوفينيا أن ترى أن سبيلا قد فُتح أخيرا نحو امتثال سورية الكامل لاتفاقية الأسلحة الكيميائية. ونرحب بشكل خاص بمشاركة وزير الخارجية السوري المؤقت، السيد أسعد الشيباني، في اجتماع منظمة حظر الأسلحة الكيميائية الذي عُقد في لاهاي في وقت سابق من هذا الأسبوع، والذي أكد خلاله التزامه بالقواعد الدولية ذات الصلة وبتفكيك المخزونات المتبقية من الأسلحة الكيميائية في سورية. ونشجع السلطات السورية على اغتنام الزخم التاريخي والتعاون الكامل مع المنظمة للتعجيل بمعالجة المسائل غير المحسومة في إطار إعلان سوريا الأولي.

تعرب سلوفينيا مرة أخرى عن دعمها الثابت لعمل منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، بما في ذلك خطة عملها المكونة من تسع نقاط المتعلقة بسورية. ونحن واثقون من أن النهج المتعدد الأطراف الذي تشكل فيه الاتفاقية ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية حجر الزاوية هو وحده القادر على منع مواصلة استخدام الأسلحة الكيميائية وتقديم المسؤولين عن تنفيذ هجمات باستخدام تلك الأسلحة في سورية وأماكن أخرى إلى المحاكمة.

السيد ألفارو دي ألبا (بنما) (*تكلم بالإسبانية*): تود بنما أن تشكر السيدة إيزومي ناكاميتسو، الممثلة السامية لشؤون نزع السلاح، على عرضها تقرير الأمين العام عن تنفيذ القرار 2118 (2013) (انظر S/2025/127) وآخر المستجدات التي قدمتها منظمة حظر الأسلحة الكيميائية بشأن الحالة في سورية.

نحيط علما بالتطورات التي أُبلغ عنها حتى الآن والتي يمكن اعتبارها خطوات هامة في طريق تنفيذ القرار 2118 (2013) والوفاء بالتزامات سورية الدولية. ومع ذلك، يذكّرنا تقرير اليوم باستمرار وجود مسائل غير محسومة تحيط بالإعلان الأولي لسورية بعد مرور أكثر من عقد من الزمن على انضمامها إلى اتفاقية الأسلحة الكيميائية، مما يشدد على أهمية إحراز مزيد من التقدم في التنفيذ الكامل لالتزاماتها في مجال نزع السلاح. ولا يزال يساورنا القلق لأن بعض الجوانب لا تزال بحاجة إلى توضيح فيما يتعلق بعوامل الحرب الكيميائية والذخائر والمواقع التي تستدعي التحقق. وتعرب بنما عن قلقها إزاء الخطر الوشيك لانتشار الأسلحة الكيميائية في سياق حالة لا تزال تتسم بعدم الاستقرار السياسي ووجود جهات من غير الدول في سورية والمنطقة.

إن الزيارة التي أجراها المدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية إلى دمشق في مطلع شهر شباط/فبراير والبيان الذي أدلى به مؤخرا وزير خارجية سورية في لاهاي هذا الأسبوع، والذي تعهد فيه بتدمير مخزونات الأسلحة الكيميائية التي تراكمت في عهد النظام السابق، يبشران باستئناف الحوار ويمثلان فرصة يجب عدم إهدارها. ولتحقيق هذه الغاية، فإن التعاون المستمر والفعال مع منظمة حظر الأسلحة الكيميائية أمر أساسي لضمان شفافية العملية ومصداقيتها. وتؤكد بنما مجددا دعمها لمساعي منظمة حظر الأسلحة الكيميائية ولسلامة النظام الدولي لمكافحة الأسلحة الكيميائية. وننوه بالالتزام والاحتراف اللذين تبين عنهما الأفرقة المتخصصة التابعة للأمانة الفنية التي تعمل في ظروف محفوفة بالمخاطر للوفاء بولايتها. ونؤيد النداء الذي وجهته السيدة ناكاميتسو في كانون الأول/ديسمبر 2024 (انظر S/PV.9800). ومن الأهمية بمكان أن يتحد المجتمع الدولي في مكافحة الأسلحة الكيميائية وفي تعزيز عالم خالٍ منها.

وتكتسي هذه الرقابة أهمية أكبر في السياق الحالي في سورية. ويمر البلد بمرحلة جديدة من الانتقال السياسي تُبذل فيها الجهود لإعادة بناء المؤسسات وإعادة سيادة القانون. بيد أن تصاعد القتال والتوترات في مختلف أنحاء البلد يثير قلقا بالغا. ونحث جميع الأطراف على إنهاء التصعيد وإعطاء الأولوية للحوار والاستقرار بوصفهما ركيزتين أساسيتين للسلام والمصالحة الوطنية.

وفي هذا الصدد، ترحب بنما بتشكيل لجنة مؤخراً لصياغة إعلان دستوري وبالجهود التي يجري بذلها في إطار مؤتمر الحوار الوطني. ولا شك في أن تركيز العملية على الإدماج وسيادة القانون أمر إيجابي، على النحو الذي يتضح من مشاركة مختلف قطاعات المجتمع، بما في ذلك الأكاديميون والمحامون الدستوريون والنساء، في صياغة الإطار التنظيمي الجديد. ولتدوم هذه المكاسب، من المهم أن تتزامن عملية نزع السلاح مع الجهود المتعلقة بالحوكمة والأمن في البلد.

وتشيد بنما باستعداد السلطات السورية الجديدة لمواصلة التعاون مع منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والمضي قدما في الوفاء بالتزاماتها. ويكتسي القضاء الكامل على تلك الأسلحة أهمية بالغة لضمان عملية

انتقالية مستقرة وكذلك لتجنب المزيد من المخاطر، بما في ذلك خطر الإرهاب الذي لا يزال يشكل تحديًا. وتملك سورية الآن الفرصة للبناء على التزامها بالسلام والأمن الدوليين. وقد تعيد هذه الجهود تأكيد دور سورية بوصفها طرفا فاعلا ملتزما بنزع السلاح وبمستقبل ينعم فيه شعبها بالاستقرار والتنمية.

السيد إيكرسلي (المملكة المتحدة) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر الممثلة السامية لشؤون نزع السلاح على إحاطتها المفيدة جدا.

كان بشار الأسد لا يزال في السلطة عندما اجتمع مجلس الأمن في المرة الماضية لمناقشة الأسلحة الكيميائية في سورية (انظر S/PV.9800). وبعد يومين، هرب وأُطيح بنظامه الوحشي. ويشكل سقوط الأسد فصلًا جديدًا لسورية ويمثل فرصة ذهبية لتدمير ما تبقى من برنامجه المتعلق بالأسلحة الكيميائية الذي تتحقق منه منظمة حظر الأسلحة الكيميائية. ومع ذلك، تتسم الحالة في سورية بالهشاشة ويجب أن نحرص على اغتنام هذه الفرصة السانحة لإزالة التهديد الذي تشكله تلك الأسلحة بصورة نهائية.

ويساور المملكة المتحدة القلق إزاء الاشتباكات الأخيرة التي شهدتها سورية والتي يجب عدم السماح بتصاعدها وتحولها إلى أعمال عنف أوسع نطاقا. ونحث جميع الأطراف على الامتناع عن ارتكاب مزيد من العنف وعلى ممارسة ضبط النفس في هذه الفترة الحرجة. وشكلت زيارة المدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية إلى دمشق في 8 شباط/فبراير خطوةً هامةً إلى الأمام، كما تشجعنا كثيرا الالتزامات التي تعهدت بها بالفعل السلطات السورية المؤقتة بالتعاون الكامل مع منظمة حظر الأسلحة الكيميائية وبتأمين مواقع الأسلحة الكيميائية.

كان حضور وزير خارجية الحكومة المؤقتة في سورية لاجتماع المجلس التنفيذي لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية هذا الأسبوع لحظة هامة جدا. ونرحب بالتزاماته مجددا بشأن الأسلحة الكيميائية، بما في ذلك ما التزم به من "وضع حد لهذا الإرث المؤلم وضمان أن تصبح سورية بلدا يحترم المعايير الدولية". وتتمثل الخطوة التالية في دعم سورية في الوفاء بالتزاماتها بموجب اتفاقية الأسلحة الكيميائية، بما في ذلك الإعلان عن مخزونات الأسلحة الكيميائية المتبقية وتدميرها بالتعاون مع منظمة حظر الأسلحة الكيميائية. وقد تطرق المدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية أمام المجلس التنفيذي للمنظمة هذا الأسبوع إلى حجم التحدي الماثل أمامنا، كما يضطلع مجلس الأمن بدور هام في دعم عمل المنظمة.

أولا، نؤكد على أهمية تنفيذ اتفاقية الأسلحة الكيميائية، إلى جانب التنفيذ الكامل للقرار 2118 (2013).

ثانيا، يجب أن يقدّم المجتمع الدولي لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية المساعدة المالية والتقنية التي تحتاجها. وقد خصصت المملكة المتحدة أكثر من مليون دولار لبعثات منظمة حظر الأسلحة الكيميائية في سورية منذ سقوط الأسد لدعم عملها على الفور.

أخيرا، بينما تسعى السلطات السورية المؤقتة إلى تحقيق الاستقرار في البلد والتصدي للتهديدات الأمنية، من الأهمية بمكان احترام سيادة سورية ووحدة أراضيها. ولذا نحث إسرائيل على وقف التصعيد في سورية. وينذر هذا العمل العسكري بزعزعة استقرار الحالة الأمنية الهشة بالفعل. وندعو جميع الأطراف إلى تهيئة الظروف الآمنة التي تمكّن منظمة حظر الأسلحة الكيميائية من أداء عملها.

وبوجود إرادة سياسية لدى السلطات الجديدة في سورية والمجلس، فإن الفرصة متاحة لمعالجة هذه المسألة إلى الأبد وتحقيق القضاء التام على الأسلحة الكيميائية في سورية في نهاية المطاف. يجب أن نغتنم هذه الفرصة.

السيد سيكيريس (اليونان) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر الممثلة السامية لشؤون نزع السلاح، السيدة ناكاميتسو، على إحاطتها المفيدة وأثني عليها لما أنجزته من عمل في المجمل.

أود في البداية أن أعرب عن تقدير بلدي العميق لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية وجهودها في تنفيذ ولايتها بحيادية ومهنية وفي التزام بأعلى المعايير الدولية بهدف تحري الحقائق المحيطة بأي استخدام للأسلحة الكيميائية، بما في ذلك المواد الكيميائية السمية، لأغراض عدائية في الجمهورية العربية السورية.

وستدعم اليونان، باعتبارها بلدا تربطه علاقات تاريخية وسياسية عميقة بسورية، الانتقال السياسي الكامل والشامل للجميع تحت قيادة سورية وفي ظل عملية يمتلك السوريون زمامها وفقًا لروح القرار 2254 (2015). ويشكل الأمن والازدهار في سورية والتزامها بالقانون الدولي، بما في ذلك اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، أهمية رئيسية للاستقرار الإقليمي في جميع أنحاء الشرق الأوسط. ولذلك، ندعم بقوة وحدة سورية وسيادتها وسلامتها الإقليمية. وندعو المجلس إلى الاستفادة من الزخم الذي تولَّد من أجل الدفع باتجاه إحراز تقدم جوهري في الملف المتعلق بالأسلحة الكيميائية في سورية لأول مرة منذ سنوات عديدة. وعلى سبيل الأولوية، لا يمكننا المبالغة في التأكيد على أهمية تأمين المواقع ذات الصلة بالأسلحة الكيميائية والمواد الموجودة فيها خلال الفترة الانتقالية.

وأود أن أسلط الضوء على ثلاثة مجالات ذات أهمية بالنسبة لبلدي.

أولا، نرحب بالزيارة الأخيرة التي قام بها المدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية إلى سورية كخطوة أولى حاسمة نحو إعادة بناء الثقة المتبادلة والتعاون بين المنظمة وسلطات الأمر الواقع في سورية. ونرحب أيضا بالزيارة الأخيرة التي قام بها وزير الخارجية في حكومة تصريف الأعمال السورية السيد الشيباني إلى المنظمة والتزامه بالعمل على إزالة الأسلحة الكيميائية المتبقية في بلده. ونشجع سورية على العمل بصورة بناءة وبحسن نية مع الأمانة الفنية للمنظمة من أجل إغلاق المسائل التسع عشرة غير المحسومة، وبالتالي تأكيد أنها قد تخلت عن استخدام الأسلحة الكيميائية وانتهت من التدمير الكامل للمخزونات. فهذه شروط لازمة لكي تستعيد سورية حقوقها وامتيازاتها باعتبارها دولة طرفا في اتفاقية الأسلحة الكيميائية دون مزيد من التأخير.

ثانيا، تشهد التقارير الشهرية الأخيرة للمدير العام للمنظمة على بطء التقدم نحو القضاء على برنامج سورية للأسلحة الكيميائية. وقد أبرز، في جملة أمور، أنه بسبب الحالة المتغيرة باستمرار في الجمهورية العربية السورية، لم يرد من البلد في الآونة الأخير أي تقرير شهري عما أُجري على أراضيها من أنشطة متصلة بتدمير أسلحتها الكيميائية.

ثالثا، تدين اليونان بأشد العبارات الممكنة أي استخدام لأي جهة حكومية أو غير حكومية للأسلحة الكيميائية، في أي مكان وتحت أي ظرف من الظروف، وتشدد على ضرورة محاسبة جميع من يستخدمون

هذه الأسلحة. في هذا السياق، نؤيد استمرار بعثة تقصي الحقائق التابعة لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية في دراسة جميع المعلومات المتاحة المتعلقة بالادعاءات المتكررة باستخدام الأسلحة الكيميائية في الجمهورية العربية السورية، باعتبار ذلك وسيلة فعالة لإرساء المساءلة من جانب الأفرقة المختصة التابعة للمنظمة.

في الختام، تدعو اليونان إلى الوحدة في المجلس في التقيد بالقرار 2118 (2013) والمعيار الدولي لمناهضة أي استخدام للأسلحة الكيميائية.

السيد سون تشتشيانغ (الصين) (*تكلم بالصينية*): أشكر الممثلة السامية ناكاميتسو على إحاطتها.

لقد ظل موقف الصين من مسألة الأسلحة الكيميائية ثابتا. فنحن نعارض بشدة استخدام الأسلحة الكيميائية من جانب أي جهة، وتحت أي ظرف ولأي غرض. ونأمل أن يتحقق خلو العالم من الأسلحة الكيميائية في وقت مبكر.

وفيما يتعلق بمسألة الأسلحة الكيميائية السورية، اتخذ مجلس الأمن بالإجماع القرار 2118 (2013) الذي يحدد الأهداف الشاملة لتدمير الأسلحة الكيميائية السورية. وأعقب ذلك تعاون دولي للمضي قدما في التحقق من الأسلحة الكيميائية وإزالتها وتدميرها. وقد أحرز تقدم إيجابي. وللأسف، لم يستمر هذا التعاون بسبب عوامل سياسية.

وتغيرت الحالة الراهنة في سورية تغيرا كبيرا. وفي ظل الظروف الجديدة، لا بد من تسوية كاملة وشاملة للمسائل غير المحسومة المتعلقة بالأسلحة الكيميائية السورية وإغلاق الملف في وقت مبكر. ويجب أن يكون ذلك هو التوافق الأساسي في آراء للمجتمع الدولي وأولويته. وداخل سورية، لا تزال هناك منظمات إرهابية وأفراد وضعهم مجلس الأمن على قائمة الإرهاب ولا يزال خطر استغلال القوى الإرهابية للفوضى من أجل توسيع مواقعها في البلد كبيرا جدا. ومن شأن حل مسألة الأسلحة الكيميائية السورية بفعالية أن يساعد بدوره على منع وقوع المواد الكيميائية والأسلحة الكيميائية الخطيرة في أيدي الإرهابيين.

إن سورية دولة طرف في اتفاقية الأسلحة الكيميائية. غير أن تحول الأحداث داخل سورية، مهما كان تطورها، لا يؤثر على الالتزامات القانونية للبلد بموجب اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية. وبموجب الاتفاقية، تتعهد سورية بعدم استخدام الأسلحة الكيميائية أو استحداثها أو إنتاجها أو حيازتها أو تخزينها أو الاحتفاظ بها أو نقلها، وينبغي لسورية تدمير أي مرافق تمتلكها أو تحوز عليها لإنتاج الأسلحة الكيميائية أو تقع في أي مكان خاضع لولايتها أو سيطرتها.

وتحيط الصين علما بالمباحثات الأخيرة بين الأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية والسلطات السورية، ونرحب بزيارة المدير العام للمنظمة إلى دمشق. ونؤيد المنظمة في الوفاء بولايتها، وفقا للاتفاقية، ونشجع الأمانة الفنية على التعاون العلمي بانفتاح وشفافية مع السلطات السورية. ونأمل أن تعمل جميع الأطراف معا للحفاظ على الطابع الفني لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية وتجنب تسييس المسائل ذات الصلة.

في الختام، تدين الصين الغارات الجوية المكثفة التي شنتها إسرائيل مؤخرا على سورية. فذلك لا ينتهك سيادة سورية وسلامة أراضيها فحسب، بل يؤدي أيضا إلى آثار سلبية على الجهود المبذولة لحل مسألة الأسلحة الكيميائية السورية.

السيد بن جامع (الجزائر) (*تكلم بالإنكليزية*): يشرفني أن أدلي بهذا البيان باسم الدول الأفريقية الثلاثة الأعضاء في مجلس الأمن (مجموعة 3+1)، وهي سيراليون والصومال وغيانا وبلدي الجزائر.

نشكر السيدة إيزومي ناكاميتسو، الممثلة السامية لشؤون نزع السلاح، على هذه الإحاطة، ونرحب بمشاركة ممثلي الجمهورية العربية السورية وتركيا في هذه الجلسة.

ونؤكد من جديد التزامنا الثابت بتحقيق جميع أهداف اتفاقية الأسلحة الكيميائية، ونشدد على أهمية استمرار جميع الدول الأطراف في ضمان تنفيذ الاتفاقية تنفيذا كاملا وفعالا وغير تمييزي. ومع مراعاة أن التهديد باستخدام الأسلحة الكيميائية أو استخدامها لا يزال قائما على الساحة الدولية، تؤكد مجموعة 3+1 من جديد اعتقادها الراسخ بوجوب إدانة استخدام أي جهة للأسلحة الكيميائية في أي مكان وتحت أي ظرف من الظروف.

ونحيط علما بأحدث التقارير الشهرية، التي سلطت الضوء على التقدم المحرز في تنفيذ القرار 2118 (2013) والقرارات ذات الصلة لأجهزة تقرير السياسات التابعة لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية فيما يتعلق بالقضاء على البرنامج السوري للأسلحة الكيميائية. وتنوه مجموعة 3+1 بالتواصل الأخير بين المنظمة والجمهورية العربية السورية، على النحو الموضح في التقارير الأخيرة. وفي هذا الصدد، أحطنا علما بالزيارة التي قام بها المدير العام إلى دمشق على رأس وفد رفيع المستوى، والتي التقى خلالها بالرئيس السوري الجديد ووزير الخارجية.

وترحب مجموعتنا بتعيين وزارة الخارجية السورية منسقا جديدا معنيا بمسائل الأسلحة الكيميائية، مما يشكل خطوة إيجابية إضافية نحو تيسير التعاون بين السلطات السورية والمنظمة. وتقدر مجموعة 3+1 أن دولة قطر، بعد التشاور والتنسيق الوثيق مع المدير العام، قد وافقت على تمثيل مصالح الجمهورية العربية السورية أمام المنظمة حتى إشعار آخر. ونشيد بالدور الأساسي الذي تؤديه قطر باعتبارها قناة لتنشيط المشاركة وفتح مزيد من آفاق التعاون. ونرحب أيضا بمشاركة وزير خارجية الجمهورية العربية السورية في الدورة 108 للمجلس التنفيذي للمنظمة التي عقدت في لاهاي خلال الفترة من 4 إلى 7 آذار/مارس. نؤمن بأن تلك التطورات الأخيرة والإيجابية يمكنها أن تمهد الطريق لمنظمة حظر الأسلحة الكيماوية وللسلطات السورية للعمل معا بطريقة منفتحة وشفافة وبناءة صوب إغلاق ملف الأسلحة الكيماوية السورية نهائيا وتحقيق الأهداف الأساسية في الاتفاقية. وفي هذا الصدد، تدعو مجموعة 3+1 جميع الأطراف الفاعلة إلى احترام ودعم وحدة سورية واستقلالها وسيادتها وسلامة أراضيها.

وتعترف المجموعة بالتحديات التي يواجهها فريق تقييم الإعلانات في معالجة جميع المسائل غير المحسومة. ونرحب باستعداد القيادة السورية الجديدة لبدأ صفحة جديدة من العلاقات المتفتحة والشفافة مع منظمة حظر الأسلحة الكيميائية بغية تسوية جميع المسائل العالقة التي تشمل كميات من عوامل الحرب الكيميائية التي يُحتمل أنه لم يصرح بها أو لم يتم التحقق منها، والذخائر الكيميائية التي لا تزال مسألة تبعث على القلق. وترحب المجموعة بمجهودات منظمة حظر الأسلحة الكيميائية للحفاظ على التزامها مع السلطات السورية وتهيئة الظروف لاستئناف مهمة المنظمة في الجمهورية العربية السورية. ونرحب أيضا

بخطة عمل الأمانة التقنية للمنظمة ذات النقاط التسع بشأن الجمهورية العربية السورية. وتحيط المجموعة علما بأن الأمانة التقنية ترى أن الحالة السياسية الراهنة في الجمهورية العربية السورية فرصة للحصول على توضيحات عن المدى والنطاق الكاملين لبرنامج الأسلحة الكيميائية السوري وضمان الامتثال للاتفاقية. ونشجع على مواصلة الحوار بين منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والجمهورية العربية السورية بشأن جميع المسائل غير المحسومة ونتطلع إلى تعزيز التعاون بين المنظمة والجمهورية العربية السورية لحل المسائل غير المحسومة وإغلاق الملف نهائيا.

السيد دارماديكاري (فرنسا) (*تكلم بالفرنسية*): أود أن أشكر الممثلة السامية لشؤون نزع السلاح، السيدة إيزومي ناكاميتسو، على إحاطتها، وسأدلي بثلاث نقاط.

أولا، منذ كانون الأول/ديسمبر 2024، دخلت سورية مرحلة انتقالية تاريخية. وتدعم فرنسا عملية انتقالية تسمح ببناء سورية حرة وموحدة وشاملة للجميع وذات سيادة، استلهاما بروح المبادىء الأساسية للقرار 2254 (2015). وقد استضفنا في 13 شباط/فبراير مؤتمرا وزاريا في باريس لحشد المجتمع الدولي، بحضور السيد غير بيدرسن والسيد أسعد الشيباني.

ثانيا، يتيح الانتقال التاريخي في سورية فرصة تاريخية لإحراز التقدم في إزالة برنامج الأسلحة الكيميائية في البلد. فقد استخدم نظام بشار الأسد المخلوع تلك الأسلحة اللاإنسانية ضد شعبه على الأقل في تسع حالات موثقة في تحقيقات مستقلة. وانضمت سورية إلى اتفاقية الأسلحة الكيميائية في 2013. ومع ذلك، وطيلة أكثر من 11 سنة، عرقل نظام الأسد سير أعمال منظمة حظر الأسلحة الكيميائية. ولا يمكن اعتبار إعلان السلطات السورية الأولي آنذاك دقيقاً أو كاملاً في ضوء متطلبات الاتفاقية. وتشير التقارير الأخيرة للمنظمة إلى 19 مسألة غير محسومة تمثل مصدر قلق بالغ. وتتعلق على سبيل المثال بمخزونات الأسلحة الكيميائية التي لم يتم التحقق من تدميرها بشكل مؤكد. ويشكل خطر انتشار الأسلحة الكيميائية أو وسائل إيصالها أو وقوعها بين أيدي جهات غير حكومية تهديدا للسلام والأمن الدوليين.

ثالثا، من الضروري تحقيق الأمن والتدمير السريع والمحقق لمخزونات الأسلحة الكيميائية السورية، كما تم التأكيد عليه في إعلان مؤتمر باريس الوزاري المنعقد في 13 شباط/فبراير. ونرحب بالتزام السلطات السورية الانتقالية في هذا الصدد ونكرر دعمنا لعمل منظمة حظر الأسلحة الكيميائية لمعالجة حالات عدم التيقن تلك والاستجابة للحالة الطارئة. ونرحب بزيارة المدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية إلى دمشق في 8 شباط/فبراير، رفقة أعضاء من فريق تقييم الإعلانات وبعثة تقصي الحقائق وفريق التحقيق وتحديد الهوية. ونرحب أيضا بمشاركة وزير خارجية سورية في الدورة 108 للمجلس التنفيذي للمنظمة المنعقدة هذا الأسبوع في لاهاي. وقد أدت تلك المبادلات إلى تغييرات ملموسة. ونرحب بانتشار فريق تقييم الإعلانات في سورية في الأيام المقبلة لدعم السلطات الانتقالية السورية في وضع إعلان أولي صريح وشامل أخيرا.

وستكون سورية قادرة على استعادة حقوقها وامتيازاتها كدولة طرف المعلقة منذ 2021، عبر الوفاء بالتزاماتها بموجب اتفاقية الأسلحة الكيميائية. ولا تزال فرنسا، على غرار شركائها، ملتزمة بدعم عمل منظمة

حظر الأسلحة مع ضمان الامتثال للقاعدة التي تمنع الأسلحة الكيميائية وضمان ألا يفلت استخدام تلك الأسلحة من العقاب.

السيد هوانغ (جمهورية كوريا) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أعرب عن امتناني لوكيلة الأمين العام إيزومي ناكاميتسو على إحاطتها الزاخرة بالمعلومات.

في كانون الأول/ديسمبر الماضي (انظر S/PV.9800)، أعربنا عن أملنا في أن يتم تعزيز الزخم التاريخي لضمان التدمير الكامل للأسلحة الكيميائية في سورية والمساءلة عن استخدامها في الماضي. وتتماشى التطورات الأخيرة بين منظمة حظر الأسلحة الكيميائية وسلطات تصريف الأعمال السورية مع هذا الطموح. ومع ذلك، لا يزال عدم الاستقرار الداخلي والإقليمي يمثلان عقبات محتملة. وأود أن أدلي بالنقاط الثلاث التالية في هذا الصدد:

أولاً، نرحب بالتقدم المحرز بين السلطات السورية ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية في الفترة المشمولة بالتقرير السابق. وقد أظهرت زيارة المدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية إلى سورية الشهر الماضي، إلى جانب الإحاطة التي قدمها وزير الخارجية في حكومة تصريف الأعمال إلى المجلس التنفيذي لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية يوم الأربعاء، التزام سورية بالتنفيذ الكامل لاتفاقية الأسلحة الكيميائية. وقد أعقب تعهد السلطات السورية بالتعاون بشأن خطة عمل منظمة حظر الأسلحة الكيميائية المكونة من تسع نقاط تعيين نقطة اتصال، وهي خطوة أولى ذات مغزى في الاتجاه الصحيح. ونتطلع إلى التعاون الدائم والتقم الملموس.

ثانياً، يجب على جميع الجهات الفاعلة الإقليمية الامتناع عن اتخاذ أي إجراءات من شأنها أن تعيق تنفيذ سورية لالتزاماتها بموجب اتفاقية الأسلحة الكيميائية بشكل كامل. وفي حين أن لدينا الآن فرصة فريدة لمعالجة هذه المشكلة التي طال أمدها، فإن التطورات الأمنية الأخيرة في الميدان قد تقوض هذه الجهود. وفي هذا الصدد، نلاحظ قلق المدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية من أن الضربات الجوية الإسرائيلية قد لا تؤدي إلى خطر التلوث فحسب، بل أيضًا إلى تدمير أدلة قيّمة للتحقيقات المتعلقة باستخدام الأسلحة الكيميائية في الماضي.

ثالثًا، يجب أن تظل المساءلة أولوية إرشادية. وبالإضافة إلى التدمير الكامل للأسلحة الكيميائية، يجب اتخاذ تدابير أوسع نطاقاً للمساءلة كجزء من عملية الانتقال السياسي في سورية. وفي هذا الصدد، تؤكد جمهورية كوريا من جديد دعمها لفرق منظمة حظر الأسلحة الكيميائية في سورية، بما في ذلك بعثة تقصي الحقائق وفريق التحقيق وتحديد الهوية. ولا تعفي التطورات الأخيرة المسؤولين عن الاستخدام المروع للأسلحة الكيميائية من المساءلة. ونرحب بالتزام السيد الشرع بتقديم الدعم الكامل والوصول غير المقيد للتحقيقات التي تجريها بعثة تقصي الحقائق ومعهد التحقيق الدولي. وعلى وجه الخصوص، نرحب بقرار منح فريق التحقيق وتحديد الهوية إمكانية الوصول إلى سورية للمرة الأولى منذ إنشائه في عام 2018.

تمر سورية الآن بمنعطف حاسم في تاريخها حيث تشهد تحولات مهمة، بما في ذلك إطلاق مؤتمر الحوار الوطني وتشكيل اللجنة الدستورية في شباط/فبراير. وفي حين أن عملية الانتقال السياسي قد تواجه

شكوكاً، إلا أن حتمية القضاء على الأسلحة الكيميائية يجب ألا تتزعزع. تؤكد المكانة العالمية لاتفاقية الأسلحة الكيميائية على أن وجود عالم خالٍ من الأسلحة الكيميائية أمر ضروري للحفاظ على الأمن الدولي. وفي ضوء ذلك، نغتنم هذه الفرصة لنحث الدول الأربع المتبقية غير الأطراف في الاتفاقية، بما في ذلك جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، على الانضمام إلى اتفاقية الأسلحة الكيميائية دون تأخير ودون شروط مسبقة.

وأود أن أختتم ملاحظاتي بالتأكيد مجدداً على أهمية استمرار تعاون سورية مع منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، وفقاً لخطة العمل المكونة من تسع نقاط.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): أدلي الآن ببيان بصفتي ممثلة الدانمرك.

أود أولاً أن أشكر الممثلة السامية لشؤون نزع السلاح ناكاميتسو على إحاطتها التي جاءت في أوانها وكانت زاخرة بالمعلومات. وأرحب بممثلي الجمهورية العربية السورية وتركيا في جلسة اليوم.

نناقش اليوم الأسلحة الكيميائية في سورية لأول مرة منذ سقوط نظام الأسد. وبعد سنوات من الجمود، بات يمكننا الآن التعامل مع هذا الملف بتفاؤل جديد. لقد حان الوقت الآن للمشاركة الفعالة والبناءة لتحرير سورية أخيراً من تلك الأسلحة الفظيعة، الأسلحة التي قتلت وأصابت الكثير من السوريين بشكل مأساوي.

ترحب الدانمرك بالإشارات التي تشير إلى أن الحكومة المؤقتة ملتزمة بتدمير جميع الأسلحة الكيميائية في سورية. وكما سمعنا هذا الصباح من الممثلة السامية، فقد تم التأكيد على ذلك في رسالة وزير الخارجية السوري إلى المجلس التنفيذي لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية في لاهاي، في وقت سابق من هذا الأسبوع. إننا ندعم بقوة هذا الالتزام ونعترف بالدور الخاص لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية. وننوه، في هذا الصدد، بالدور القيّم الذي قامت به قطر في مساعدة البعثة السورية لدى منظمة حظر الأسلحة الكيميائية خلال الأشهر الماضية وتسهيل أول زيارة للمدير العام للمنظمة إلى سورية بعد سقوط الأسد.

ومع ذلك، يجب ألا نقلل من حجم المهمة التي تنتظر منظمة حظر الأسلحة الكيميائية. فلا يزال هناك أكثر من 100 موقع بحاجة إلى الفحص. وسيؤدي ذلك إلى استنزاف موارد منظمة حظر الأسلحة الكيميائية المحدودة بالفعل. ونحث جميع الجهات المانحة على زيادة الدعم المقدم للمنظمة – مالياً وتشغيلياً – من أجل إغلاق هذا الملف بسرعة.

ونحث منظمة حظر الأسلحة الكيميائية وسورية على مواصلة وتعزيز التعاون فيما يتعلق بالتزامات سورية بموجب اتفاقية الأسلحة الكيميائية والقرار 2118 (2013). إن القرار 2118 (2013) واضح: يجب تأمين جميع المواقع ذات الصلة بالأسلحة الكيميائية، كما يجب تأمين الأدلة على الجرائم التي ارتكبها نظام الأسد. لقد انتظر ضحايا الهجمات الكيميائية المروعة التي شنها نظام الأسد سنوات من أجل تحقيق العدالة. وحان الوقت الآن لإظهار أننا لم ننسهم. ولا يمكن أن يفلت مرتكبو تلك الهجمات من العقاب.

ومع بزوغ فجر يوم جديد في سورية، من المهم ألا تقع تلك الأسلحة في أيدي الجماعات الإرهابية، مثل تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام. يجب أن نعمل جميعاً على ضمان عدم استخدام أي من هذه العوامل الخطيرة مرة أخرى، من قبل أي شخص وفي أي مكان. وتثير الاشتباكات التي تم الإبلاغ عنها في الأيام الأخيرة في شمال شرقي سورية القلق، وكذلك التوغلات والهجمات المستمرة من قبل جيش الدفاع

الإسرائيلي. ونؤكد مجدداً على أهمية الحفاظ على أمن سورية واستقلالها ووحدة أراضيها. فسورية تحتاج إلى الاستقرار الآن أكثر من أي وقت مضى.

في الختام، لدينا فرصة الآن لإحراز تقدم حقيقي؛ وتدمير الأسلحة الكيميائية المتبقية في سورية؛ والوفاء بالالتزامات بموجب اتفاقية الأسلحة الكيميائية؛ ودعم العمل الحيوي الذي تقوم به المنظمة قولاً وفعلاً؛ وضمان المساءلة عن الجرائم المرتكبة. ومن واجبنا جميعاً نحن الجالسين حول هذه الطاولة، فردياً وجماعياً، أن نستوعبها. ويمكن للمجلس أن يعول على دعم الدانمرك الكامل لتحقيق هذه الغاية.

أستأنف مهامي الآن بصفتي رئيسة المجلس.

وأعطي الكلمة لممثل الجمهورية العربية السورية.

السيد الضحاك (الجمهورية العربية السورية): أتوجه إليكم بداية، سيدتي الرئيسة، بالتهنئة وإلى بلدكم الدانمرك على توليكم رئاسة مجلس الأمن للشهر الجاري، متمنياً لكم التوفيق في إدارة أعماله، مؤكداً لكم دعم سورية لجهودكم. كما أتوجه بالشكر إلى الوفد الدائم لجمهورية الصين الشعبية على إدارته أعمال المجلس الشهر الفائت باقتدار ونجاح. وبطبيعة الحال، أشكر السيدة إيزومي ناكاميتسو، وكيلة الأمين العام لشؤون نزع السلاح، على إحاطتها وعلى اللقاء والحوار البنّاء الذي أجريناه قبل أيام.

إن الجمهورية العربية السورية، وانطلاقاً من حرصها على انتهاج سياسة خارجية جديدة ترتكز على القانون الدولي وأحكام الميثاق وعزمها على الوفاء بالتزاماتها بموجب الصكوك القانونية الدولية التي انضمّت إليها، تؤكّد التزامها الراسخ بالتعاون مع منظمة حظر الأسلحة الكيميائية. لذا شرعت الحكومة السورية في فتح صفحة جديدة مع المنظمة عنوانها الانفتاح والشفافية والتعاون البنّاء بما يتيح معالجة كافة المسائل العالقة، وصولاً إلى التخلّص بشكل كامل من أية أسلحة كيميائية محتملة وإغلاق الملف بشكل نهائي، آخذين في الاعتبار أن الأعمال العدوانية الإسرائيلية التي استهدفت عدة مواقع ومنشآت عسكرية ومدنية سورية في التاسع من شهر كانون الأول/ديسمبر الفائت قد زادت من التحديات اللوجستية والتقنية والعملية ذات الصلة.

تؤكد سورية إدانتها استخدام الأسلحة الكيميائية في أي زمان ومكان، ومن قبل أيٍ كان، وتحت أيّة ظروف. بناءً عليه، وفي سياق تدشين مرحلة جديدة من التعاون مع المنظمة، أجرى المدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية فرناندو آرياس والوفد المرافق له زيارة إلى دمشق بتاريخ 8 شباط/فبراير الفائت، حيث تم عقد لقاءات رفيعة المستوى مع السيد رئيس الجمهورية والسيد وزير الخارجية والمغتربين. لقد اتّسمت المحادثات خلال تلك الزيارة بالانفتاح والإيجابية والتبادل المعمق للآراء بهدف إرساء أطر جديدة للتعاون بين الجانبين. وتمت مناقشة السبل الكفيلة بتعزيز التعاون والتنسيق بما يشمل الدعم والخبرة التي يمكن أن تقدّمها الأمانة الفنية للمنظمة لمساعدة سورية في تنفيذ التزاماتها في إطار الاتفاقية، وإعادة بناء علاقة قائمة على الثقة المتبادلة والشفافية. وجرى التأكيد على مواصلة وتعميق المناقشات ذات الصّلة في إطار منظمة حظر الأسلحة الكيميائية في لاهاي باعتبارها المحفل الدولي المعني.

انعقدت على مدى اليومين الماضيين اجتماعات الدورة 108 للمجلس التنفيذي لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، وذلك بمشاركة السيّد وزير الخارجية والمغتربين أسعد الشيباني، الأمر الذي يعكس اهتمام سورية

والتزامها باتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية، ورغبتها الجدية في الوفاء بالتزاماتها بموجبها. لقد أكّد السيد الوزير في كلمته أمام المجلس التنفيذي للمنظمة التزام سورية بتأمين أية مواد مرتبطة بالأسلحة الكيميائية قد يتم العثور عليها ومنع وصولها إلى الأيدي الخطأ. ولفت إلى أن برنامجَ الأسلحة الكيميائية أُنشئ ويعود لعهد النظام السابق، وكذلك هو الحال بالنسبة للاستخدام الذي وثقتهُ المنظمة. وبالتالي، فإن الحكومة الجديدة قد ورثت الالتزامات القانونية الناجمة عن تلك الانتهاكات ولم تصنعها.

وأضاف السيد الوزير أنه على الرغم من التحديات التي تواجهها الحكومة السورية على الصعيدين المحلي والدولي فقد تعاونت مع منظمة حظر الأسلحة الكيميائية وحرصت، بشراكة وثيقة مع دولة قطر الشقيقة مشكورة، على عدم ترك أي فراغٍ في التعامل مع هذا الملف الحساس في الأيام التي تلت سقوط النظام.

ووضع الوزير المجلس التنفيذي بصورة الزيارة الأولى التي قام بها المدير العام للمنظمة وفريق التحقيق وتحديد الهوية إلى دمشق، وعرض الخطوات التي تم البدء بها عقب الزيارة مباشرة لتنفيذ الخطة التي قدمها مدير المنظمة، كما تم تعيين نقطة اتصال وطنية عقدت اجتماعات أولية مع ممثلي الأمانة الفنية لوضع خطة عمل واضحة ومحددة. وقد أبدت الأمانة الفنية التزاماً واضحاً ودعماً فنياً كبيراً.

لقد أكدت القيادة السورية الجديدة مراراً التزام سورية الكامل بأحكام اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية وحرصها على استغلال اللحظة الحالية لإطلاق تعاون مثمر وبنّاء يتجاوز مرحلة العلاقة المتعثرة مع المنظمة، والتي أدت لصدور قرارات علقت امتيازات وحقوق سورية كدولة طرف في الاتفاقية وفرضت تدابير عقابية جماعية تعيق قدرتها على الوصول للمستحضرات الكيميائية مما يتسبب بضرر كبير لجهودها في تحقيق التنمية الاقتصادية وتأمين احتياجات شعبها في وقت هو بأمس الحاجة لدعم المجتمع الدولي. إن سورية اليوم، وهي عازمة على العمل للتخلص من التهديد الذي تشكّله الأسلحة الكيميائية المحظورة، وتعزيز السلم والاستقرار والأمن الإقليمي والدولي، تتطلع لإلغاء تلك القرارات كونها اتخذت في سياق مرحلة طويت وإعادة حقوق وواجبات سورية كدولة طرف في الاتفاقية. إن تلك العقوبات تأتي في سياق إجراءات دولية ظالمة فرضت على الشعب السوري جرّاء ممارسات النظام البائد، وهي تشكّل عقبة كبيرة أمام تعافي سورية وتؤثر كما أشارت قيادة منظمة حظر الأسلحة الكيميائية على قدرة المنظمة على العمل في سورية بفعالية وسرعة وسلاسة مؤسساتية، وبالتالي ينبغي رفعها فوراً.

ختاماً، إن المساءلة أمر جوهري، ونقدر العمل الذي قامت به منظمة حظر الأسلحة الكيميائية وآلية التحقيق المشتركة وبعثة تقصي الحقائق وفريق التحقيق وتحديد الهوية وجميع الآليات الأخرى لضمان محاسبة المتورطين في استخدام الأسلحة الكيميائية. إن سورية ستواصل سعيها لتحقيق العدالة للضحايا وإرساء معايير دولية راسخة تمنع تكرار مثل هذه الفظائع في المستقبل.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل تركيا.

السيد يلدز (تركيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أعرب عن امتناني للممثلة السامية ناكاميتسو على إحاطتها الشاملة والزاخرة بالمعلومات.

لا شك أن سقوط نظام الأسد يمثل فصلاً جديداً في سورية. وترحب تركيا بعقد مؤتمر الحوار الوطني وبإنشاء لجنة خبراء لصياغة إعلان دستوري. ونعتقد أن هذه الخطوات ستسهم في تحقيق عملية انتقال سياسي تشمل الجميع وتمثلهم يقودها السوريون ويملكون زمامها. وفي هذا المنعطف الحرج، فإن التوتر الذي تشهده بعض مناطق البلد واستهداف قوات الأمن قد يقوضان الجهود المبذولة لقيادة سورية نحو المستقبل في وحدة وتضامن.

كما يمثل الفصل الجديد في سورية فرصة تاريخية لكل من سورية ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية لإغلاق ملف الأسلحة الكيميائية بشكل نهائي. ومنذ البداية، نقلت تركيا إلى الإدارة السورية الجديدة مخاوف المجتمع الدولي بشأن برنامج نظام الأسد للأسلحة الكيميائية. ونرحب بتعهد سورية بالوفاء بالتزاماتها بموجب اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين واستعمال الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة، وبالتعاون مع منظمة حظر الأسلحة الكيميائية لضمان إزالة الأسلحة الكيميائية من المنطقة بشكل كامل. كما نرحب بالزيارة التي قام بها المدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية آرياس إلى دمشق في 8 شباط/فبراير بدعوة من وزير الخارجية السوري. وتكتسي هذه الزيارة أهمية خاصة لأنها المرة الأولى التي يقوم فيها أي مدير عام بزيارةٍ لسورية. وتمثل المناقشات رفيعة المستوى التي دارت خلال الزيارة نقطةَ تحول حاسمة في إقامة تعاون مباشر بين سورية ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، مما يضع حداً لسنوات من الجمود.

كما ترحب تركيا أيضاً بتعيين الإدارة السورية الجديدة لجهة تنسيق، وبالنشر المرتقب للخبراء الفنيين التابعين لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية في دمشق. ونشيد بمشاركة وزير الخارجية السوري مؤخراً في المجلس التنفيذي في مقر منظمة حظر الأسلحة الكيميائية في لاهاي. وتؤكد كلمته التاريخية أمام هذا المجلس التزام سورية بالقضاء على بقايا أسلحتها الكيميائية وبالسعي لتحقيق العدالة للضحايا. ويدل هذا مرة أخرى على أن القيادة الجديدة منفتحة على العمل مع المجتمع الدولي وعلى ما قدمه من اقتراحات. إن الدعم الدولي ضروري للإدارة في دمشق لتطوير القدرات اللازمة للوفاء بالتزاماتها وضمان السلام والاستقرار في البلد.

ولذلك، فإننا ندعو المجتمع الدولي إلى دعم الأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية وسورية لاستكمال تدمير مخزونات الأسلحة الكيميائية المتبقية. وتقف تركيا على أهبة الاستعداد لتقديم كل الدعم اللازم لتعزيز قدرة سورية على معالجة ملف الأسلحة الكيميائية. ونحن على يقين من أن التعاون بين منظمة حظر الأسلحة الكيميائية وسورية سيؤدي إلى النجاح في تفكيك الأسلحة الكيميائية بالكامل، وتعزيز المساءلة والشفافية، والمساهمة في الاستقرار الإقليمي. كما نغتنم هذه الفرصة للإشادة بدولة قطر لاضطلاعها بتمثيل مصالح سورية في منظمة حظر الأسلحة الكيميائية بصفة مؤقتة.

ويشكل الحفاظ على استقرار سورية وسيادتها وسلامة أراضيها ووحدتها أولويتنا القصوى. وفي هذا المنعطف الحرج، يصبح هذا الأمر أكثر أهمية من أي وقت مضى. ولسوء الحظ، لا تزال سورية تواجه تحديات تنتهك هذه المبادئ الأساسية.

أولا، ندين التوغل العسكري الإسرائيلي المستمر في الأراضي السورية وندعو المجلس إلى اتخاذ إجراءات فورية وحاسمة ضد أعمال إسرائيل التوسعية والمزعزعة للاستقرار والتي تتعارض مع جميع القواعد التي نلتزم بها.

ثانياً، يتطلب استقرار سورية وتوحيدها القضاء على الإرهاب. ولا يوجد مكان في مستقبل سورية لتنظيم داعش أو لحزب العمال الكردستاني/وحدات حماية الشعب/قوات سورية الديمقراطية. ويشكل احتلال حزب العمال الكردستاني/وحدات حماية الشعب/قوات سورية الديمقراطية لثلث الأراضي السورية تهديداً خطيراً لسلامة أراضي البلد. إن إنهاء وجود تلك الجماعات الإرهابية شرط أساسي لضمان تمتع سورية بالسلام والاستقلال والوحدة.

تعارض تركيا بشدة استخدام الأسلحة الكيميائية تحت أي ظرف من الظروف. ونكرر دعمنا لجهود منظمة حظر الأسلحة الكيميائية لضمان التنفيذ الكامل والفعال للاتفاقية. ويظل دعم المجتمع الدولي ضرورياً بالنسبة لسورية للوفاء بالتزاماتها في جميع المجالات الرئيسية، بما في ذلك القضاء على الأسلحة الكيميائية. ولا يمكننا ضمان تمتع سورية بالاستقرار والوحدة والسلام إلا من خلال جهودنا الجماعية، بما في ذلك الرفع الكامل للعقوبات وتقديم الدعم لإعادة إعمار البلد.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): لا توجد أسماء أخرى مدرجة في قائمة المتكلمين. أدعو أعضاء المجلس الآن إلى مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا لهذا الموضوع.

رُفعت الجلسة الساعة 11/20.